إمتحان مقياس المالية العامة

سنة ثانية تسيير يوم: 2020/11/09 الساعة: 13:00 / 14:00

القسم الأول من الأسئلة (15 نقاط):

السؤال 1: وضح مفهوم المالية العامة؟.

السؤال 2: ما هي أدوات أو عناصر المالية العامة دون شرح؟.

السؤال 3: كيف يمكنك تعريف النفقة العامة وما هي عناصرها دون شرح؟.

السؤال 4: ما هو الفرق بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية؟.

السؤال 5: ما هي تقسيمات كل من النفقات العامة والإيرادات العامة بالنسبة للمالية العامة في الجزائر دون شرح؟.

القسم الثاني من الأسئلة (05 نقاط):

الإجابة تكون في شكل فقرة واحدة لا تتعدى عشرة أسطر.

السؤال: تكلم عن تطور المالية العامة ودورها الفعال من خلال عناصرها في النشاط الاقتصادي في ظل النظام الكلاسيكي وذلك قبل وبعد أزمة الكساد "؟.

بالتوفيق

د. حمبلي زهير

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس المالية العامة

سنة ثانية تسيير **ليوم:2020/11/09**

القسم الأول من الأجوبة (15 نقاط):

ج 1: مفهوم المالية العامة (03 ن): المالية العامة تعنى بالذمة المالية للدولة من خلال إيرادات ونفقات الدولة وموازنتها، والقائم على جزأين، جزء خاص بالذمة المالية وهي الإيرادات والنفقات والموازنة العامة والجزء الثاني هو المتعلق بـ" عامة " وهو الجزء الخاص بمالية الإدارات والسلطات العامة أي الأشخاص المعنوية العامة القائمة والموجودة بالدولة.

ج 2: أدوات أو عناصر المالية العامة (03 ن): النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة.

ج 3: النفقة العامة (1,5 ن): هي مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام لتحقيق نفع عام.

عناصرها (1,5 ن): عبارة: عن مبلغ نقدي، صادرة من شخص عام، لتحقيق منفعة عامة.

ج 4: الفرق بين النفقات الحقيقية والتحويلية (03 ن): إذا كانت النفقة من أجل الحصول على مقابل فهي حقيقية كنفقات الاستثمار، وإذا كانت دون الحصول على مقابل فهي تحويلية كالإعانات الاجتماعية.

ج 5: تقسيمات: - النفقات العامة (1,5 ن): نفقات التسيير، نفقات التجهيز.

- الإيرادات العامة (1,5 ن): إيرادات عادية أو دورية (الضرائب، إيرادات أملاك الدولة، الرسوم)، وإيرادات غير عادية أو غير دورية (القروض العامة) ، وممكن أن تكون هناك "هبات".

القسم الثاني من الأجوبة (05 نقاط):

السؤال: تكلم عن تطور المالية العامة ودورها الفعال من خلال عناصرها في النشاط الاقتصادي في ظل النظام الكلاسيكي وذلك قبل وبعد أزمة الكساد "؟.

الجواب: نتكلم هنا عن دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، أي الموقف الحيادي والإيجابي للدولة، حيث قبل أزمة الكساد كان النشاط الاقتصادي يخضع لقاعدة العرض والطلب في تحقيق التوازن الاقتصادي ودور الدولة هنا مغيب، فالدولة لا تستعمل عناصر المالية العامة للتأثير في النشاط الاقتصادي، وذلك عملا بقاعدة اليد الخفية لآدم سميث. أما بعد الأزمة ومن خلال فكر " كينز " أصبح لتدخل الدولة والموقف الإيجابي ضرورة حتمية وملحة، حيث تستعمل الدولة عناصر المالية العامة في حالة الكساد وكذا في حالة الانكماش لإعادة التوازن وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وفق آلية تسمى السياسة المالية وتحت شرط مرونة الاقتصاد مع حسن تخصيص النفقات العامة والكفاءة في استخدامها.

إنتهى